

قراءة آية الكرسي دبر كل صلاة بين الثبوت والعمل

أ.د. عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل (*)

المقدمة:

الحمد لله الحي القيوم، الذي لا تأخذه سنة ولا نوم، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، والصلاة والسلام على التبشير النذير نبينا مُحَمَّدٍ، وعلى آله وأصحابه ذوي الشرف القدير.

أما بعد: فإن آية الكرسي هي أعظم آية في القرآن الكريم، وقد ورد في فضلها أحاديث كثيرة مشهورة ومعروفة، منها الأحاديث الواردة في فضل قراءتها في دبر الصلوات المكتوبة، وقد اختلف العلماء في الحكم على هذه الأحاديث ما بين مُصَحِّح لها ومُضَعِّف، ونتج عن هذا الاختلاف اختلافهم في حكم قراءة آية الكرسي في دبر الصلوات المكتوبة.

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث الذي رجوت أن أوضِّح من خلاله درجة حديث أبي أمامة الوارد في فضل قراءة آية الكرسي في دبر الصلوات المكتوبة، بعد تخريجه ودراسة أسانيده، وفق المنهج المنصوص عليه في إجراءات هذا البحث، ومن ثمَّ معرفة الرَّاجح في حكم قراءة هذه الآية في دبر الصلوات المكتوبة، بعد عرض الأقوال في المسألة مع أبرز أدلتها، ورأيُّ أن يكون عنوان هذا البحث: (قراءة آية الكرسي دبر كل صلاة بين الثبوت والعمل)، سائلاً المولى سبحانه العون والسداد، والهدى والرَّشاد.

مشكلة البحث:

(*) كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة القصيم.

قراءة آية الكرسي

تتمثل مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

(١) ما الحديث العمدة في فضل قراءة آية الكرسي دبر الصلوات المكتوبة؟

(٢) ما درجة هذا الحديث من حيث القبول والرد؟

(٣) ما حكم قراءة آية الكرسي في دبر الصلوات المكتوبة؟

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تتجلى أهمية الموضوع وأسباب اختياره في النقاط الآتية:

(١) أن الموضوع يتعلق بأعظم آية في القرآن الكريم، وهي آية الكرسي.

(٢) كون الموضوع أيضًا له تعلق بالصلوات الخمسة المفروضة.

(٣) الحاجة إلى معرفة درجة الأحاديث الواردة في فضل قراءة آية الكرسي دبر الصلوات.

(٤) بدراسة هذا الموضوع يتضح حكم قراءة آية الكرسي في دبر الصلوات المكتوبة، ويعرف مقصد من ضعف الأحاديث الواردة في ذلك وعمل بمقتضاها.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

(١) جمع الأحاديث الواردة في فضل قراءة آية الكرسي دبر الصلوات المكتوبة.

(٢) بيان درجة هذه الأحاديث من حيث الصحة والضعف.

(٣) ذكر حكم قراءة آية الكرسي في دبر الصلوات المكتوبة.

حدود البحث:

اقتصرت البحث على دراسة أجود الأحاديث المرفوعة الواردة في فضل قراءة آية الكرسي دبر الصلوات المكتوبة، وهو حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، أمّا ما سواه من الأحاديث الواردة في ذلك فلا طائل من دراستها؛ لأنّها تدور بين الوضع والضعف الشديد.

أ.د. عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل

الدراسات السابقة:

بعد البحث لم أجد دراسة علمية تناولت موضوع البحث، إلا أن هناك كتاباً بعنوان: "فضل قراءة آية الكرسي والذكر والدعاء أدبار الصلوات" للحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الهمياطي المتوفى سنة (٧٠٥هـ)، جمع فيه مؤلفه الأحاديث المرفوعة الواردة في فضل قراءة آية الكرسي والذكر والدعاء أدبار الصلوات، وخرجها من طرق شيوخه.

وواضح من العنوان أن الكتاب لم يقتصر على آية الكرسي فقط، بل شمل جميع الأذكار والأدعية الواردة في دبر الصلوات. وقد ذكر في فضل قراءة آية الكرسي دبر الصلوات ثلاثة أحاديث فقط، وهي: حديث أبي أمامة، وحديث المغيرة بن شعبة، وحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين، وقد تناولت في حديث أبي أمامة فقط ولكن بدراسة مفصلة وموسعة.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث منهجين:

الأول: المنهج الاستقرائي: وسلكته في جمع الطرق والروايات لحديث أبي أمامة الوارد في فضل قراءة آية الكرسي دبر الصلوات المكتوبة، وجمع نصوص العلماء في الحكم عليه.

والآخر: المنهج المقارن: واستخدمته في الموازنة بين أقوال علماء الحديث في بيان درجة الحديث، واستخدمته أيضاً في المقارنة بين أقوال العلماء في حكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال.

إجراءات البحث:

- (١) جمعُ من مظانها.
- (٢) اخترتُ أجود الأحاديث الواردة في فضل قراءة آية الكرسي دبر الصلوات المكتوبة ووضعتُه أساساً لهذه الدراسة.

قراءة آية الكرسي

٣) توسعتُ في دراسة الحديث المختار، وذلك بتخريجه تخريجًا موسعًا، ودراسة جميع رجال إسناده، ونقل كل ما وقفت عليه من أقوال أهل العلم في الحكم عليه.

٤) خرجتُ الحديث من جميع كتب السنَّة، وغيرها من الكتب المُسنَّدة في سائر العلوم والفنون.

٥) وثقتُ الأقوال والآراء الواردة في البحث من مصادرها الأصلية، وقد أوثق من المصادر الفرعية الوسيطة في حال تعذر الوصول إلى الأصل.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث جعله في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس. أما المقدمة: فتشتمل على: مشكلة البحث، وأهميته وأسباب اختياره، وأهدافه، وحدوده، والدراسات السابقة فيه، ومنهجه، وإجراءاته، وخطته.

* المبحث الأول: دراسة حديث أبي أمامة في فضل قراءة آية الكرسي، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نصُّ حديث أبي أمامة وتخرُّجه.

المطلب الثاني: دراسة إسناده الحديث.

المطلب الثالث: الحكم على إسناده الحديث.

* المبحث الثاني: حكم العمل بمقتضى حديث أبي أمامة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال.

المطلب الثاني: حكم قراءة آية الكرسي في دبر الصَّلوات المكتوبة.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

ثم فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول

دراسة حديث أبي أمامة في فضل قراءة آية الكرسي

المطلب الأول: نص حديث أبي أمامة وتخريجه:

أولاً: نص الحديث:

قال النسائي: أخبرنا الحسين بن بشر، بطرسوس - كتبنا عنه - قال: حدثنا محمد بن حمير، قال: حدثنا محمد بن زياد، عن أبي أمامة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ»^(١).

ثانياً: تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة ص (١٨٢) رقم (١٠٠)، بالسند والمتن نفسهما.

● وأخرجه أبو يحيى البرزالي في كتابه عبادة يوم وليلة - كما في قوارع القرآن للجوري ص (٧٤) - عن محمد بن عيسى الطرسوسي، والطبراني في المعجم الكبير (١١٤/٨) رقم (٧٥٣٢)، وفي مسند الشاميين (٩/٢) رقم (٨٢٤)، ومن طريقه ابن العديم في تاريخ حلب (٥/٢٣٠٧)، وابن مردويه - كما في تفسير ابن كثير (١/٦٧٧) -، وشمس الدين ابن الجزي في مناقب علي بن أبي طالب ص (٥٩) رقم (٦٣) من طريق محمد بن الحسن بن كيسان المصيصي، كلاهما (محمد بن عيسى، ومحمد بن الحسن) عن الحسين بن بشر، به، بلفظه، دون كلمة (في)، وعند ابن كثير (جعفر بن محمد بن الحسن) ولعل إضافة جعفر خطأ.

● وأخرجه الرؤياني في مسنده (٣١١/٢) رقم (١٢٦٨)، وابن شاهين في الجزء الخامس من الأفراد ص (٢٣٢) رقم (٣٤)، والدارقطني في الأفراد - كما في اللآلئ المصنوعة (١/٢١٠) - ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات

(١) السنن الكبرى (٩/٤٤) رقم (٩٨٤٨).

قراءة آية الكرسي

(٢٤٤/١)، وأبو طاهر السلفي في المشيخة البغدادية الجزء الخامس عشر (مخطوط)، وشرف الدين الدمياطي في فضل قراءة آية الكرسي ص (٤١) من طريق علي بن صدقة، وابن حبان في كتاب الصلاة^(١) - كما في إتحاف المهرة (٢٥٩/٦) رقم (٦٤٨٠)، ونتائج الأفكار (٢٩٥/٢) -، وابن السني في عمل اليوم والليلة ص (١١٠) رقم (١٢٤)، ومن طريقه شرف الدين الدمياطي في فضل قراءة آية الكرسي ص (٣٩-٤٠)، وأبو عمرو الجوزي في قوارع القرآن ص (٧٤) رقم (٢٢)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (٤١٧/١)، والمُسْتَعْفِرِيُّ في فضائل القرآن (٥٢٣/٢) رقم (٧٤٤)، وابن الفاجر في موجبات الجنة ص (١٣٧) رقم (١٨٨)، وعبد الغني المقدسي في الترغيب في الدعاء والحث عليه ص (١٣٤) رقم (٨١)، وابن العديم في تاريخ حلب (٤٤٥٢/١٠)، من طريق أبي رضوان اليمان بن سعيد المصيصي، والطبراني في المعجم الكبير (١١٤/٨) رقم (٧٥٣٢)، وفي الأوسط (٩٢/٨) رقم (٨٠٦٨)، وفي الدعاء ص (٢١٤) رقم (٦٧٥)، وفي مسند الشَّامِيِّين (٩/٢) رقم (٨٢٤)، ومن طريقه ابن العديم في تاريخ حلب (٢٣٠٧/٥)، وابن حجر في نتائج الأفكار (٢٩٤/٢)، وابن شاهين في الجزء الخامس من الأفراد ص (٢٣٢) رقم (٣٤)، والدارقطني في الأفراد - كما في اللآلئ المصنوعة (٢١٠/١) - ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٢٤٤/١)، وأبو طاهر السلفي في المشيخة البغدادية الجزء الخامس عشر (مخطوط)، وشرف الدين الدمياطي في فضل قراءة آية الكرسي ص (٤١)، والشَّجْرِي في الأمالي الخميسية (١٤٥/١) رقم (٥٢٩)، وعبد الغني المقدسي في الترغيب في الدعاء والحث عليه

(١) كتاب الصلاة: هو كتاب آخر له غير كتابه الصحيح (صحيح ابن حبان)، المسمى "المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع"، وهذا ما أفاده ابن حجر، فبعد أن روى حديث أبي أمامة هذا بإسناده إليه في نتائج الأفكار (٢٩٥/٢)، قال: "وقد أخرجه ابن حبان في كتاب الصلاة المفرد من رواية يمان بن سعيد، عن محمد بن حمير، ولم يخرج في كتاب الصحيح".

أ. د. عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل

ص (١٣٤) رقم (٨١) من طريق هارون بن داود النَّجَّار الطَّرْسُوسِيّ، والطبراني في المعجم الكبير (١١٤/٨) رقم (٧٥٣٢)، ومن طريقه ابن العديم في تاريخ حلب (٢٣٠٧/٥)، والشَّجْرِي في الأُمَالِي الخُمَيْسِيَّة (١٤٥/١) رقم (٥٢٩)، وابن حجر في نتائج الأفكار (٢٩٤/٢) من طريق مُحَمَّد بن إبراهيم بن العلاء الحِمَاصِيّ، والطبراني في مسند الشَّامِيَّيْن (٩/٢) رقم (٨٢٤) من طريق إبراهيم بن العلاء الحِمَاصِيّ، وابن السُّنِي في عمل اليوم والليلة الموضوع السابق ص (١١٠) رقم (١٢٤)، ومن طريقه شرف الدين الدمياطي في فضل قراءة آية الكرسي ص (٣٩-٤٠) من طريق أحمد بن هارون، وابن حجر في نتائج الأفكار (٢٩٤/٢) من طريق عفيفة بنت أحمد، سبعتهم (علي بن صدقة، واليمان بن سعيد، وهارون بن داود، ومحمد بن إبراهيم، وإبراهيم بن العلاء، وأحمد بن هارون، وعفيفة بنت أحمد) عن محمد بن حمير، به، بلفظ رواية محمد بن الحسن السابقة.

إِلَّا أَنَّهُ جَاءَ فِي رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ صَدَقَةَ عِنْدَ الرُّوْيَانِيِّ: «فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثَ مَرَارٍ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ»، وَفِي رِوَايَةِ الْيَمَانِ بْنِ سَعِيدٍ: «لَمْ يَحُلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ». وَزَادَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ فِي رِوَايَتِهِ: «وَقُلُّهُ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، وَزَادَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْعَلَاءِ: «فَإِذَا مَاتَ دَخَلَهَا».

وللحديث طريق آخر عن أبي أمامة:

قال ابن السني: أخبرنا أبو محمد بن صاعد، حدثنا علي بن الحسن بن معروف، حدثنا عبد الحميد بن إبراهيم أبو التقي، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن داود بن إبراهيم الذهلي، أنه أخبره عن أبي أمامة صدي بن عجلان الباهلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَاتَلَ عَنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى يُسْتَشْهَدَ»^(١).

(١) عمل اليوم والليلة ص (١٠٩) رقم (١٢٣).

قراءة آية الكرسي

أخرجه شرف الدين الدمياطي في فضل قراءة آية الكرسي ص (٣٧) من طريق ابن السني، به، بمثله.

● وأخرجه أبو طاهر السلفي في المشيخة البغدادية الجزء الخامس عشر (مخطوط) من طريق الحسن بن عبد الرحمن بن رزيق، عن علي بن الحسن بن معروف، به، بمثله، وزاد في وسطه: «كَانَ الرَّبُّ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ الَّذِي يَتَوَلَّى قَبْضَ رُوحِهِ بِيَدِهِ، وَكَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَاتَلَ عَنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ حَتَّى يُسْتَشْهَدَ».

المطلب الثاني: دراسة إسناد الحديث:

أولاً: دراسة إسناد الطريق الأول: مُحَمَّد بن زياد، عن أبي أمامة:

١- الحُسَيْن بن بِشْر بن عبد الحميد الحمصي النعري الطرسوسي.

قال أبو حاتم: "شيخ" (١). وقال النسائي: "لا بأس به"، وفي موضع آخر: "ثقة" (٢).

ولخص حاله ابن حجر، بقوله: "لا بأس به" (٣).

لم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة، سوى النسائي في الكبرى (٤).

٢- مُحَمَّد بن حمير بن أنيس القضاعي أبو عبد الحميد الحمصي السليحي.

قال ابن معين (٥)، ودحيم (٦): "ثقة". وذكره ابن حبان في الثقات (٧).

وسئل عنه أحمد فقال: "ما علمت إلا خيراً" (٨).

(١) الجرح والتعديل (٤٧/٣).

(٢) تسمية الشيوخ ص (٨٥)، وينظر: تهذيب الكمال (٣٥٣/٦).

(٣) تقريب التهذيب ص (١٦٥).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل (٤٧/٣)، المعجم المشتمل ص (١٠٤)، تهذيب الكمال (٣٥٣/٦)،

تقريب التهذيب ص (١٦٥).

(٥) تاريخ ابن معين رواية الدارمي (٢٠٤/١).

(٦) ينظر: الكاشف (١٦٦/٢)، تهذيب الكمال (٨٤/٨)، تهذيب التهذيب (١٣٥/٩).

(٧) (٤٤١/٧).

(٨) الجرح والتعديل (٢٣٩/٧).

أ. د. عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل

وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به، ومحمد بن حرب وبقية أحب إليّ منه" (١).

وقال ابن معين في رواية (٢)، والنسائي (٣)، والدارقطني (٤): "ليس به بأس".
وقال ابن قانع: "صالح" (٥).

وقال الفسوي: "ليس بالقوي" (٦). وقال الذهبي: "له غرائب وأفراد" (٧)، وقال في موضع آخر: "ما هو بذاك الحجة، حديثه يُعدُّ في الحسان، وقد انفرد بأحاديث" (٨).
بأحاديث" (٨).

ولخص حاله ابن حجر، بقوله: "صدوق" (٩).

أخرج له البخاري، وأبو داود في المراسيل، والنسائي، وابن ماجه.
مات سنة مائتين (١٠).

٣- مُحَمَّد بن زياد أبو سفيان الألهاني الحمصي.

وهو ثقة.

أخرج له البخاري وأصحاب السنن (١١).

(١) الجرح والتعديل (٢٣٩/٧).

(٢) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز (٩١/١).

(٣) تهذيب الكمال (١١٩/٢٥).

(٤) سؤالات البرقاني ص (٥٨).

(٥) تهذيب التهذيب (١٣٥/٩).

(٦) المعرفة والتاريخ (٣٠٩/٢).

(٧) ميزان الاعتدال (٥٣٢/٣).

(٨) سير أعلام النبلاء (٢٣٥/٩).

(٩) تقريب التهذيب ص (٤٧٥).

(١٠) ينظر: الجرح والتعديل (٢٣٩/٧)، تهذيب الكمال (١١٦/٢٥)، تقريب التهذيب ص (٤٧٥).

(١١) ينظر: الجرح والتعديل (٢٥٧/٧)، تهذيب الكمال (٢١٩/٢٥)، الكاشف (١٧٢/٢)،

تقريب التهذيب ص (٤٧٩).

قراءة آية الكرسي

٤- أبو أمامة: صُدِّي بن عجلان بن وهب، الباهلي.

صحابي مشهور. أخرج له الجماعة.

مات سنة ست وثمانين^(١).

ثانياً: دراسة إسناد الطريق الثاني: داود بن إبراهيم الذهلي، عن أبي أمامة:

١- أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد البغدادي.

قال الدارقطني: "ثقة ثبت حافظ"^(٢). وقال الخليلي: "ثقة إمام يفوق في الحفظ أهل

زمانه"^(٣).

مات سنة ثمان عشرة وثلاثمائة^(٤).

٢- علي بن الحسن بن معروف القصاع الحمصي.

وهو مجهول الحال، لم أقف على ترجمة له.

وقد أشار إلى جهالة حاله بعض المعاصرين^(٥).

٣- عبد الحميد بن إبراهيم أبو تقي الحصرمي الحمصي.

قال أبو حاتم: "ليس هذا عندي بشيء، رجل لا يحفظ، وليس عنده كتب"^(٦).

وقال النسائي: "ضعيف ليس بشيء"^(٧)، وقال في موضع آخر: "ليس بثقة"^(٨).

بثقة"^(٩).

(١) ينظر: الطبقات الكبرى (٤١١/٧)، التاريخ الكبير (٣٢٦/٤)، تهذيب الكمال (١٥٨/١٣)،

(١٥٨/١٣)، الإصابة في تمييز الصحابة (٣٣٩/٣).

(٢) سؤالات السلمى للدارقطني ص (٣٢٦).

(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٦١١/٢).

(٤) ينظر: تاريخ بغداد (٣٤١/١٦) سير أعلام النبلاء (٥٠١/١٤)، تاريخ الإسلام (٣٤٨/٧).

(٣٤٨/٧).

(٥) قال الألباني في الضعيفة (٦٣١/١٢): "لم أجد له ترجمة"، وقال أبو الطيب المنصوري

في إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني ص (٤٢٧): "مجهول الحال".

(٦) الجرح والتعديل (٨/٦).

(٧) السنن الكبرى للنسائي (٢١٢/٣).

أ. د. عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل

وذكره ابن حبان في الثقات^(٢).

وقال الذهبي: "ضَعَف" ^(٣). وقال ابن حجر: "صدوق إلا أنه ذهب كتبه فساء حفظه" ^(٤).

والخلاصة: أنه ضعيف.

٤- إسماعيل بن عياش بن سُليم العنسي، أبو عتبة الحمصي.

وهو صدوق في حديثه عن الشاميين خاصة، ضعيف في غيرهم، وهذا باتفاق أغلب علماء الجرح والتعديل المتقدمين والمتأخرين^(٥).

وفي هذا الحديث روى عن داود الباهلي، وهو مجهول كما سيأتي في ترجمته، ولا يعرف هل هو من الشاميين أو لا؟

٥- داود بن إبراهيم الباهلي الذهلي.

قال الخطيب البغدادي^(٦)، وابن الجوزي^(٧): "مجهول".

وقال الذهبي: "لا يعرف"^(٨)، وقال في موضع آخر: "لا يدري مَنْ هو"^(٩).

٦- أبو أمامة: صُدِّي بن عَجَلان بن وَهَب، الباهلي.

صحابي مشهور^(١٠).

(١) ينظر: تهذيب الكمال (٤٠٨/١٦).

(٢) (٤٠٠/٨).

(٣) الكاشف (٦١٤/١).

(٤) تقريب التهذيب ص (٣٣٢).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل (١٩١/٢)، تاريخ بغداد (٢٢٥/٦)، تهذيب الكمال (١٧٦/٣)،

تقريب التهذيب ص (١٠٩).

(٦) المتفق والمفترق (٨٧٦/٢).

(٧) الضعفاء والمتروكون (٢٥٩/١).

(٨) ميزان الاعتدال (٣/٢)، ديوان الضعفاء ص (١٢٤).

(٩) المغني في الضعفاء (٢١٦/١).

(١٠) تقدمت ترجمته في دراسة إسناد الطريق الأول.

قراءة آية الكرسي

المطلب الثالث: الحكم على إسناد الحديث:

الحديث اُخْتُلِفَ في الحكم على إسناده:

فأعله الطبراني^(١)، والدارقطني^(٢)، وابن شاهين^(٣)، بتقرُّد مُحَمَّد بن جَمِير به.

به.

وأورده ابن الجوزي في الموضوعات؛ مستندًا على تقرُّد مُحَمَّد بن جَمِير، وقول الفَسَوِيِّ فيه: "ليس بالقوي"^(٤).

وضعه النَّوَوِيُّ^(٥)، وابن تيمية^(٦)، وقال مرَّةً: "ضعيفٌ جدًّا"^(٧).

وضَعَفَهُ من المعاصرين: شيخنا الأستاذ الدكتور إبراهيم اللحام، وقال: "هو جدير أن يكون منكرًا"^(٨).

وصحَّحه: ابن حبان^(٩)، والضياء المقدسي^(١٠)، والمنذري^(١١)، وابن

عبد الهادي^(١٢)، وابن حجر^(١)، والقابوني^(٢).

(١) المعجم الأوسط (٩٣/٨).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١٥/٥)، اللآلئ المصنوعة (٢١٠/١).

(٣) الجزء الخامس من الأفراد ص (٢٣٢).

(٤) الموضوعات (٢٤٤/١)، وينظر: المعرفة والتاريخ للفَسَوِيِّ (٣٠٩/٢).

(٥) المجموع شرح المذهب (٤٨٦/٣).

(٦) مجموع الفتاوى (٥٠٨/٢٢، ٥١٦).

(٧) مختصر الفتاوى المصرية (١٨١/١).

(٨) باحثه في الحكم على الحديث، وكان هذا رأيه. تاريخ المباحثة: ١٤٤٥/٤/٨ هـ.

(٩) نقل تصحيحه جماعة منهم: ابن حجر في بلوغ المرام ص (١٥٤).

(١٠) لم أقف عليه في المطبوع من الأحاديث المختارة، وقد نقل عنه ذلك غير واحد، فقال ابن

حجر في نتائج الأفكار (٢٩٥/٢): "وقد أنكر الحافظ الضياء هذا على ابن الجوزي،

وأخرجه في الأحاديث المختارة مما ليس في الصَّحَّاحين". وقال السيوطي في اللآلئ

المصنوعة (٢١٠/١): "وصححه أيضًا الضياء المقدسي في المختارة".

(١١) الترغيب والترهيب (٢٩٩/٢).

(١٢) المحرر في الحديث ص (٢٠٩).

أ. د. عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل

وقال علي بن المفضل المقدسي^(٣)، والمزي^(٤)، وابن كثير^(٥)، والسيوطي^(٦)،
ومحمد طاهر القنّي^(٧): "إسناده على شرط البخاري".
وحسّن إسناده جماعة، واختلفت عباراتهم في ذلك:
فقال ابن الجزري: "حسن صحيح الإسناد"^(٨).
وقال ابن حجر: "صحيح أو حسن"^(٩)، وقال في موضع آخر: "حسن
غريب"^(١٠).
وقال المناوي^(١١)، والعزّيزي^(١٢): "إسناده حسن".

(١) صححه في ثلاثة مواضع: في النكت على كتاب ابن الصلاح (٨٤٨/٢، ٨٤٩)،
واختصار تخريج أحاديث الكشاف (١٦١/١) مع الأصل، وهداية الرواة - مع تخريج
المشكاة (٤٣٦/١).

(٢) بشارة المحبوب بتكفير الذنوب ص (١٠٧).

والقابوني هو: عبد الرحمن بن خليل بن سلامة، زين الدين الأذري القابوني الأصل،
الدمشقي الشافعي، المعروف بابن الشيخ خليل، كان فقيهاً مهتماً بالحديث، توفي سنة
(٥٨٦٩هـ). ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (٧٦/٤)، الأعلام للزركلي (٣٠٦/٣).

(٣) نقله عنه تلميذه المنذري في الترغيب والترهيب (٢٩٩/٢).

(٤) نقله عنه ابن القيم في الوابل الصيب (٢٨٦/١).

(٥) تفسير ابن كثير (٦٧٧/١).

(٦) اللآلئ المصنوعة (٢١٠/١).

(٧) تذكرة الموضوعات للفتني ص (٧٩).

(٨) مناقب الأسد الغالب علي بن أبي طالب ص (٥٩، ٦٠).

(٩) نتائج الأفكار (٢٩٦/٢، ٢٩٧).

(١٠) نتائج الأفكار (٢٩٤/٢).

(١١) التيسير بشرح الجامع الصغير (٤٣٦/٢).

(١٢) السراج المنير شرح الجامع الصغير (٣١٧/٤).

والعزّيزي هو: علي بن أحمد بن محمد العزّيزي البولاقّي، من الفقهاء الشافعيّة بمصر، ومن
العلماء بالحديث، والعزّيزي نسبة إلى العزّيزية منطقة بمحافظة الشرقية في مصر، من

قراءة آية الكرسي

وجوّد إسناده الهيثمي^(١)، وابن مفلح^(٢)، وابن النجار^(٣).
وصححه من المعاصرين الألباني^(٤)، وحسنه مقبل الوادعي^(٥)، ومصطفى
العدوي^(٦).

وقال ياسر فتحي: "حسن غريب"^(٧).

واحتجّ المُصَحِّحُونَ للحديث والمُحَسِّنُونَ له، بما يأتي:

- ١- أنّ الحديث على شرط البخاري؛ لأنّ الرّأوي الذي يدور عليه الحديث وشيخه -
وهما المُحمَّدان: (مُحمَّد بن حمير، ومُحمَّد بن زياد) - قد احتجَّ بهما البخاري
في صحيحه^(٨).
- ٢- أنّ الحديث أخرجه النسائي ولم يعلله، وأخرجه أيضًا ابن حبان، والحاكم
وصحاحه؛ وصححه أيضًا الضياء المقدسي في المختارة؛ وذلك يقتضي
صحته^(٩).

مؤلفاته: (السراج المنير شرح الجامع الصغير)، توفي سنة (١٠٧٠هـ). ينظر: الأعلام

للزركلي (٢٥٨/٤).

(١) مجمع الزوائد (١٠٢/١٠).

(٢) الفروع (٢٢٨/٢).

(٣) معونة أولي النهى (١٧٠/٢).

(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة (٦٦١/٢)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٣٢/١٣).

(٥) الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (٤٠٥/١)، والجامع الصحيح مما ليس في

الصحيحين (١٤٤/٢)، (٤٧٧/٥)، (٢٤٦/٦).

(٦) الصحيح المسند من أذكار اليوم والليلة ص (٨٦).

(٧) فضل الرحيم الودود تخريج سنن أبي داود (٢٣/١٨)، تخريج أحاديث الذكر والدعاء

(٢٢١/١).

(٨) ينظر: الترغيب والترهيب (٢٩٩/٢)، الوايل الصيب (٢٨٦/١)، زاد المعاد (٣٥٠/١، ٣٥١)،

تخريج أحاديث الكشاف (١٦٠/١، ١٦١)، تفسير ابن كثير (٦٧٧/١)، اللآلئ المصنوعة

(٢١٠/١)، تذكرة الموضوعات للفتني ص (٧٩).

(٩) نقل هذا ابن عراق في تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (٢٨٨/١)

عن ابن حجر، فقال: "رأيت بخط الحافظ ابن حجر على هامش مختصر الموضوعات

أ. د. عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل

٣- اختلاف طُرُق الحديث، وتعدُّد مخارجه، وشواهد؛ يُقَوِّيه ويدلُّ على أنَّ له أصلاً صحيحاً^(١).

وأجابوا عن علل المضعفين، بالآتي:

- ١- أنَّ القول بتفرد مُحَمَّد بن جَمِير بالحديث فيه نظر؛ لأن الحديث جاء من طريق آخر، فرواه ابن السني وغيره من حديث إسماعيل بن عياش، عن داود بن إبراهيم الذهلي عن أبي أمامة^(٢).
- ٢- أنَّ وصف مُحَمَّد بن جَمِير، بأنَّه "ليس بالقوي"، لم يقله أحدٌ سوى الفسوي، وهو جرح غير مفسر في حقِّ مَنْ احتجَّ به أجلُّ من صنَّف في الصحيح وهو البخاري، ووثَّقه أشدُّ النَّاس مقالةً في الرِّجال: يحيى بن معين، وهذان المعدلان كافيان في العدالة^(٣).
- ٣- أنَّ ابن الجوزي لم يُصِب في ذكر الحديث في الموضوعات، وذلك مبالغة ومجازفة ظاهرة، وغفلة منه، وهو مِنْ أَسْمَح ما وقع له، فاختلف طُرُق الحديث، وتعدُّد مخارجه، يدلُّ على أنَّ له أصلاً كما سبق^(٤).

لابن درياس ما نصه: "حديث أبي أمامة هذا أخرجه النسائي ولم يعمله، وذلك يقتضي صحته، وأخرجه الحاكم أيضاً وصححه".

(١) ينظر: فضل قراءة آية الكرسي للدمياطي ص (٥٨)، سلاح المؤمن في الدعاء لابن الإمام ص (٣٣٩)، زاد المعاد (١/٢٩٤)، سفر السعادة للفيروزابادي ص (٥٢، ٥٣)، فيض القدير للمناوي (٦/١٩٧)، تحفة الذاكرين للشوكاني ص (١٨٢)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٣/٣٣٤).

(٢) شرح سنن ابن ماجه (٥/٣٩٧).

(٣) ينظر: زاد المعاد (١/٣٥٠، ٣٥١)، تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي (١/١٦٠، ١٦١)، سفر السعادة للفيروزابادي ص (٥٢، ٥٣)، نتائج الأفكار (٢/٢٩٥)، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/٨٤٨، ٨٤٩)، الفروع لابن مفلح (٢/٢٢٨)، فيض القدير للمناوي (٦/١٩٧).

(٤) ينظر: المحرر في الحديث لابن عبد الهادي ص (٢٠٩)، تاريخ الإسلام (١٢/١١١١)، زاد المعاد (١/٣٥٠، ٣٥١)، الوايل الصيب (١/٢٨٦)، تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي

قراءة آية الكرسي

والصواب: ضعف الحديث؛ لأن مداره على مُحَمَّد بن جَمِير وهو وإن كان صدوقًا إلا أنه تفرّد بهذا الإسناد، وهو ممّن لا يُحتمل تفرده.

وقد سبق قول أبي حاتم فيه: "يكتب حديثه ولا يحتج به"^(١)، أي: يكتب حديثه في المتابعات والشواهد، ولا يُحتج به إذا انفرد.

ولعلّه لهذا السبب أعرض أصحاب الكتب التسعة عن الحديث، وهذا ما أشار إليه ابن تيمية بقوله: "ضعيف؛ ولهذا لم يروه أحد من أهل الكتب المعتمد عليها"^(٢).

والحديث ربما يصل إلى درجة النكارة، ويَدُلُّ لذلك قول ابن شاهين - بعد أن روى هذا الحديث عن عبد الله بن سليمان بن الأشعث ولد أبي دواد صاحب السنن - : "هذا حديث غريب تفرّد به ابن حمير، لا أعلم حدث به عن محمد بن زياد غيره، وقال لنا عبد الله بن سليمان لم يحدث به ابن حمير إلا بطرسوس وليس هو عند أهل حمص"^(٣).

وبالنظر في الرواة عن محمد بن حمير لهذا الحديث كلهم من غير أهل حمص، فغالبهم من طرسوس، سوى اثنين مضعفين، وهذا يؤكد ما قاله ابن أبي داود.

ومعروف أنّ محمد بن حمير حمصي لم يكن يحدث بهذا الحديث في بلده، ولعله لغرابة الحديث ونكارتة، والله أعلم.

(١/١٦٠، ١٦١)، تفسير ابن كثير (١/٦٧٧)، سفر السعادة للفيروزآبادي ص (٥٢، ٥٣)، مناقب الأسد الغالب علي بن أبي طالب لابن الجزري ص (٥٩، ٦٠)، نتائج الأفكار (٢/٢٩٥)، هداية الرواة - مع تخريج المشكاة (١/٤٣٦)، فيض القدير (٦/١٩٧)، التيسير بشرح الجامع الصغير (٢/٤٣٦).

(١) الجرح والتعديل (٧/٢٣٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٢/٥٠٨).

(٣) الجزء الخامس من الأفراد ص (٢٣٢).

أ. د. عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل

والطريق الثاني للحديث الذي عدّه بعضهم متابعاً^(١)، لا يُعْتَدُّ به؛ لأنّه مسلسل بالمجاهيل والضعفاء، كما سبق في دراسة الإسناد، ولو كان هذا الطريق مُعْتَبَرًا عند المحدثين؛ لما نصوا على أنّ الحديث فيه تَقَرُّدٌ، ولما وضعوه في كتب الغرائب والأفراد^(٢).

ولذلك فإنّ هذا الطريق لا يزيد الحديث إلا ضعفاً؛ لأنّ الإسناد إذا ترجح وقوع خطأ فيه بسبب شدة تفرد من لا يحتمل تفرده، ثم وجد له إسناد آخر ضعيف، يقوى في الذهن أن يكون هذا الإسناد الضعيف هو مصدر الإسناد الأول، خاصة وأن كلا الإسنادين شامي.

وأهل الحديث لهم نظر دقيق في تفرد الثقة بالرواية، فكيف بتفرد من دونه، فالثقة قد يضعف ويستنكر عليه بعض ما تفرد به، وهو المعنى المراد بقول الأئمة في تعريف الحديث الصحيح والحسن: "ألا يكون شاذاً"^(٣).

أما شواهد الحديث التي رُوِيَتْ عن عدد من الصحابة، فهي إمّا موضوعة أو شديدة الضعف^(٤)، فلا تصلح أن تكون شواهد للحديث، وفي هذا ردٌّ على مَنْ قَوَّى الحديث بالمتابعات والشواهد.

وأما قول المُصَحِّحِينَ بأنّ الحديث على شرط البخاري؛ لاحتجاجه بمُحَمَّدِ بْنِ حَمِيرٍ، ومُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، ففيه نظر؛ لأنّ كون الحديث رجال إسناده رجال البخاري؛ لا يلزم من ذلك أن يكون على شرطه؛ لأنّه قد يكون خرَجَ للرؤا على

(١) ينظر: شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي (٣٩٧/٥).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١٥/٥)، الجزء الخامس من الأفراد ص (٢٣٢).

(٣) ينظر: مقارنة المرويات للأستاذ الدكتور إبراهيم اللاحم (٢٨٤-٢٤٧/١).

(٤) قد خرَجْتُ جميع هذه الشواهد وحكمتُ عليها في النسخة الموسّعة من هذا البحث، وحذفتها هنا لأجل تقليل عدد صفحات البحث حتّى تكون متوافقة مع ضوابط النّشر.

قراءة آية الكرسي

صورة الانفراد لا الاجتماع^(١)، وليس في صحيح البخاري حديث رواه مُحَمَّد بن جَمِير عن مُحَمَّد بن زياد الألهاني.

ولهذا لما تحدث المعلمي عن هذا الحديث ذكر مُحَمَّد بن جَمِير، وقال: "أخرج له البخاري في الصحيح حديثين، قد ثبتا من طريق غيره، وهما من روايته عن غير الألباني، فَرَعُمُ أَنَّ هذا الحديث على شرط البخاري غَفَلَةٌ"^(٢).

فعادة البخاري في الرواية عَمَّن تَكَلَّمَ النَّاسُ فِيهِ، أَنَّهُ لَا يَرَوِي عَنْهُ إِلَّا مَا تُوْبِعُ عَلَيْهِ، وَظَهَرَتْ شَوَاهِدُهُ، وَعَلِمَ أَنَّ لَهُ أَصْلًا، فَلَا يَرَوِي عَنْهُ مَا انْفَرَدَ بِهِ، أَوْ خَالَفَهُ فِيهِ النَّبَاتَاتُ؛ وَلهَذَا لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الْبُخَارِيِّ احْتِجَّ بِرَوَا فِي الصَّحِيحِ أَنَّ كُلَّ حَدِيثٍ لَهُ يَكُونُ صَحِيحًا عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ^(٣).

وَأَمَّا الاستدلال على صحة الحديث بإخراج النسائي له دون أن يذكر له علة، وكذلك إخراج ابن حبان له، والحاكم والضياء المقدسي، فغير وجيه أيضًا، وذلك لما يأتي:

أولاً: النسائي أخرج الحديث في السنن الكبرى وليس المجتبى، وقد صرَّح بأن كتابه السنن الكبرى بعضه صحيح، وبعضه معلول ولم يبين علته، والمنتخب منه المسمى بالمجتبى صحيح في الجملة^(٤)، ويفهم من هذا أنه لم يشترط الصحة في السنن الكبرى، وأنه لم يلتزم ببيان العلل فيها وإن وجدت.

(١) فمثلاً سفيان بن حسين والزهري قد احتجَّ بهما البخاري ومسلم، ولكن لم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهري؛ لأنَّ سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه. وهذا ما أشار إليه ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح (٣١٤/١-٣١٦).

(٢) قال ذلك في تعليقه على الفوائد المجموعة ص (٢٩٩).

(٣) تناولت هذه المسألة بتوسع في بحث لي بعنوان: "مقالة الحافظ ابن رجب: (قلَّ حديثٌ تركه الشَّيْخَانُ إِلَّا وَلهُ عِلَّةٌ خَفِيَّةٌ) المفهوم والدَّلالة".

(٤) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٤٨٤/١).

أ.د. عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل

ثانيًا: ابن حبان لم يخرج الحديث في صحيحه الذي اشترط فيه الصحة، وإنما أخرجه في كتاب منفصل أفردته في الصلاة، كما صرح بذلك ابن حجر، فقال: "أخرجه ابن حبان في كتاب الصلاة المفرد من رواية يمان بن سعيد، عن محمد بن حمير، ولم يخرج في كتاب الصحيح"^(١)، ولو فرض أنه أخرج الحديث في صحيحه، فإن ذلك لا يقتضي صحة الحديث؛ لما عُرف عن ابن حبان من تساهل في توثيق الرواة، وتصحيح الأحاديث^(٢).

ثالثًا: الحديث ليس في مستدرك الحاكم، ولم أجد من عزاه إليه سوى ابن حجر فيما نقله عنه ابن عراق، قال: "رأيت بخط الحافظ ابن حجر على هامش مختصر الموضوعات لابن درياس ما نصه: (حديث أبي أمامة هذا أخرجه النسائي ولم يعلله، وذلك يقتضي صحته، وأخرجه الحاكم أيضًا وصححه)"^(٣)، ولعل في النقل خللاً، ولو سلم بإخراجه له في المستدرك، فيقال في الحاكم ما قيل في ابن حبان، فهو ليس ببعيد عنه، بل أشد منه تساهلاً، وقد قال العراقي في ألفيته: "والبُستِي يُداني الحاكم"، أي: أن ابن حبان البستي يقارب الحاكم في التساهل^(٤).

رابعًا: لم أقف على الحديث في المطبوع من الأحاديث المختارة للضياء المقدسي، ومجرد وجود الحديث فيه لا يعني صحة الحديث مطلقاً، وأمثال هذه الكتب كما هو معروف لا يحكم بصحة الأحاديث التي فيها إلا بعد تمحيص أسانيدھا ومتونها.

فإذا تقرر هذا، فكما أن القول بوضع الحديث مجازفة، فكذلك القول بصحته مجازفة أيضًا؛ لما تقدم بيانه؛ ولأنه لم يُؤثّر عن المتقدمين تصحيح للحديث، وقد قال ابن حجر: "لم أجد للمتقدمين تصريحًا بتصحيحه"^(٥).

(١) نتائج الأفكار (٢/٢٩٥).

(٢) ينظر: الصارم المنكي لابن عبد الهادي ص (١٠٣)، شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (١/١٢٠).

(٣) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (١/٢٨٨).

(٤) ألفية العراقي ص (٩٥)، وينظر شرحها: شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (١/١٢١).

(٥) نتائج الأفكار (٢/٢٩٥).

قراءة آية الكرسي

ولا شكَّ أنَّ تصحيح الأئمة لحديث له قيمة كبيرة؛ لسعة اطلاعهم على الأحاديث، فلا يكاد يفوتهم حديث، فإذا فات أحدهم حديثٌ فمن النَّادر أن يفوت الآخرين، خصوصًا أنَّ الحديث مشهور ومتعلق بالقراءة دبر كل صلاة، ومثل هذا لا يخفى على هؤلاء الأئمة الكبار؛ لأنَّه عمل ثابت خمس مرات في اليوم، والله أعلم.

المبحث الثاني

حكم العمل بمقتضى حديث أبي أمامة

المطلب الأول: حكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال:

هذه المسألة كثر الخلاف فيها قديماً وحديثاً، وكُتبت فيها عشرات الكتب والبحوث والمقالات، وبذلت جهداً في الاطلاع على كل ما ألف في ذلك مما أمكنني الوقوف عليه، وأنا لستُ بصدد التفصيل والتطويل فيها؛ ويهمني فقط خلاصة الاختلاف حولها، وأعدل الآراء فيها وتطبيقه على موضوع البحث. وقد اختلف العلماء في العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال على رأيين:

الرأي الأول: جواز^(١) العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال:

وذهب إلى ذلك جمهور العلماء، منهم: البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)^(٢)، وابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)^(٣)، وابن قدامة (ت: ٦٢٠هـ)^(٤)، والنووي (ت: ٦٧٦هـ)^(٥)، وابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ)^(٦)، وابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)^(٧)، وابن حجر الهيتمي

(١) أغلب العلماء المذكورين يقولون بالجواز، وقد نصَّ النووي على الاستحباب، فقال في الأذكار ص (٣٦): "قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم: يجوز ويُستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعاً، وتبعه في ذلك بعض الشافعية. ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج في شرح المنهاج (٢٤٠/١).

(٢) دلائل النبوة (٣٤/١، ٤٠).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (١٠٣/١).

(٤) المغني (٩٨/٢).

(٥) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٢٥/١، ١٢٦)، الأذكار ص (٣٦)، الأربعون النووية ص (٤٢)، المجموع شرح المذهب (٢٩٤/٥).

(٦) شرح الأربعين النووية ص (٢٠).

(٧) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ص (٩٠)، تفسير القرآن العظيم (٤٣/٦).

قراءة آية الكرسي

(ت: ٩٧٤هـ)^(١)، وابن عابدين (ت: ١٢٥٢هـ)^(٢)، وغيرهم. وقال به من المعاصرين: نور الدين عتر^(٣).

وقد اشترط القائلون بهذا الرأي عدة شروط^(٤)، هي:
الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أن يكونَ ضَعْفُ الحديثِ غيرَ شديدٍ^(٥).

(١) الفتح المبين بشرح الأربعة ص (٩٨، ١٠٩).

(٢) حاشية رد المحتار على الدر المختار (١/١٢٨، ٣٨٥).

(٣) منهج النقد في علوم الحديث ص (٢٩٤).

(٤) لم ينص كلُّ مَنْ قال بجواز العمل بالحديث الضَّعيف في فضائل الأعمال على هذه الشُّروط مجتمعة، فبعضهم ينصُّ على بعضها، وبعضهم يذكر شرطاً واحداً في موضع، ويذكر شرطاً ثانياً في موضع آخر.

ومثال ذلك ما فعله النووي فقال في الأذكار ص (٣٦): "قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم: يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعاً"، فهنا قد نصَّ على الشَّرْطِ الْأَوَّلِ، وهو: (أن يكونَ ضَعْفُ الحديثِ غيرَ شديدٍ)، ويفهم ذلك من قوله: "ما لم يكن موضوعاً"، ثم قال في شرح مسلم (١/١٢٥) متحدثاً عن العمل بالحديث الضَّعيف في فضائل الأعمال ونحوها: "وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التَّساهل فيه ورواية ما سوى الموضوع منه والعمل به؛ لأنَّ أصول ذلك صحيحة مقررة في الشَّرْعِ معروفة عند أهله"، وهنا أشار إلى الشَّرْطِ الْأَوَّلِ بقوله: "ما سوى الموضوع منه"، وأشار إلى الشَّرْطِ الثَّانِي: (أن يكونَ الحديثُ مندرجاً تحت أصل عامٍ) بقوله: "لأنَّ أصول ذلك صحيحة مقررة في الشَّرْعِ".

وقد أطلت في هذا الأمر حتى أبين أنه إذا نصَّ عالم من العلماء على جواز العمل بالحديث الضَّعيف في فضائل الأعمال، ثم لم يشر إلى هذه الشُّروط لا يعني ذلك أنه يرى جواز العمل بالحديث الضعيف بلا اشتراط، وإنما أكثرهم - إن لم أقل جلهم - يقولون بالشَّرْطَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ على أقل تقدير.

(٥) هذا الشَّرْطُ نصَّ عليه جماعة من العلماء، وقد نقل السَّخَاوِيُّ الاتِّفَاقَ عليه في كتابه: القول القول البديع في الصَّلَاة على الحبيب الشفيع ص (٢٥٥)، والجواهر والدُّرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (٢/٩٥٤)، وينظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/٣٥١)، تبين العجب بما ورد في فضل رجب لابن حجر العسقلاني ص (٢٣)، تدريب الراوي في

أ. د. عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل

الشَّرْطُ الثَّانِي: أن يكونَ الحديثُ مندرجًا تحت أصل عامٍ.

الشَّرْطُ الثَّلَاث: أن لَا يُعْتَقَد عند العمل به ثبُوتُه عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

وسلم^(١).

الشَّرْطُ الرَّابِع: أن لَا يُعْتَقَد سُنِّيَّة ما يَدُلُّ عَلَيْهِ^(٢).

الشَّرْطُ الْخَامِس: أن لَا يَتَضَمَّن الحديثُ تقديرًا وتحديدًا^(٣).

الشَّرْطُ السَّادِس: أن لَا يَشْتَهَر العملُ بِهِ^(٤).

ومن أبرز ما احتجَّ به القائلون بجواز العمل بالحديث الضَّعيف في فضائل الأعمال: أنَّ الحديث إن كان صحيحًا في الأمر نفسه فقد أُعطي حقه من العمل به، وإلا لم يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم، ولا ضياع حق للغير، وليس في ذلك اختراع أو ابتداع في الشَّرْع، وإنما هو ابتغاء فضيلةٍ ورجاؤها بأمانةٍ

شرح تقريب النواوي (٣٥١/١)، الدر المنضود في الصَّلَاة والسَّلَام على صاحب المقام

المحمود ص (٢٥٩)، الفتوحات الربانية على الأذكار النووية (٢٩/٢).

(١) الشَّرْطُ الثَّانِي والثَّلَاث نُقِلَا عن ابن عبد السَّلَام، وابن دقيق العِيد، وابن حجر العسقلاني،

ينظر: القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع ص (٢٥٥)، فتح المغيبي بشرح ألفية

الحديث (٣٥١/١)، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (٩٥٤/٢)، تدريب

الراوي في شرح تقريب النواوي (٣٥١/١)، تحفة الأبرار بنكت الأذكار للنووي ص (٢٥)،

الدر المنضود في الصَّلَاة والسَّلَام على صاحب المقام المحمود ص (٢٦٠).

(٢) وقد ذكر هذا الشَّرْط جماعة من العلماء. ينظر: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ

المنهاج (١٩٤/١)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (١٩٧/١)، حاشيتنا قليوبي وعميرة

(٦٤/١)، الدر المختار للحصكفي ص (٢٣).

(٣) هذا الشرط ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٦٧/١٨-٦٨).

(٤) هذا الشرط ذكره ابن حجر في كتابه تبيين العجب بما ورد في فضل رجب ص (٢٣)،

وعلى هذا الاشتراط بقوله: "ثلا يعمل المرء بحديث ضعيف، فيشعر ما ليس بشرع أو يراه

بعض الجهال فيظن أنه سنة صحيحة".

قراءة آية الكرسي

ضعيفة من غير ترتب مفسدة عليه كما تقرّر^(١)، والعمل بالحديث الضعيف هنا على سبيل الاحتياط لاحتمال صحته، ومعروف أنّ الحديث الضعيف يحتمل الصّحة كما يحتمل الضّعف، لكن لم تثبت صحته بيقين؛ ولذلك يبقى احتمال الصّحة قائماً فيه^(٢).

الرأي الثاني: عدم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال.

وذهب إلى ذلك جماعة، منهم: ابن العربي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)^(٣)، وأبو شامة المقدسي (ت: ٦٦٥هـ)^(٤).

ومن المتأخرين: الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)^(٥)، وصديق حسن خان (ت: ١٣٠٧هـ)^(٦).

ومن المعاصرين: أحمد شاکر (ت: ١٣٧٧هـ)^(٧)، وصبحي الصّالح (ت: ١٤٠٧هـ)^(٨)، والألباني (ت: ١٤٢٠هـ)^(٩)، ود. عبد الكريم الخضير^(١٠).

- (١) ينظر: الفتح المبين بشرح الأربعين ص (١٠٩)، وينظر: حاشية ابن عابدين (١/٢٨١).
- (٢) ينظر: منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدّين عتر ص (٢٩٤)، حكم العمل بالحديث الضعيف، للدكتور هشام يسري العربي، بحث منشور بمجلة البحوث والدراسات الشرعية بالقاهرة، العدد (٣٦) سنة ١٤٣٦هـ، ص (٢٢٣).
- (٣) نقله عنه السخاوي في فتح المغيث (١/٣٥١)، وقال السيوطي في تدريب الراوي (١/٣٥١)، وينظر: أحكام القرآن لابن العربي (٢/٧٨).
- (٤) الباعث على إنكار البدع والحوادث ص (٧٥).
- (٥) الفوائد المجموعة ص (٢٨٣).
- (٦) فتح البيان في مقاصد القرآن (١/٢٧)، نزل الأبرار بالعلم المأثور من الأدعية والأندكار ص (٧، ٨).
- (٧) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص (٢٠٩).
- (٨) علوم الحديث ومصطلحه (١/٢١١).
- (٩) الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب (١/٢١٨)، تمام المنة في التعلّيق على فقه السنّة ص (٣٤)، مقدمة صحيح الجامع (١/٥٠).
- (١٠) الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به ص (٣٠٣).

أ. د. عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل

واحتج أصحاب هذا الرأي: بأن الأحكام الشرعية متساوية الأقدام، فلا فرق بين الفضائل والأحكام^(١)، ثم إن الحديث الضعيف لا يفيد إلا الظن المرجوح، والظن لا يغني من الحق شيئاً، والله عز وجل قد ذم الظن في غير آية من كتابه، فقال تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [يونس: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [الأنعام: ١١٦]. وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ»^(٢).

الترجيح:

النَّظَرُ فِي اخْتِلَافِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَالْمُعَاصِرِينَ فِي تَوْجِيهِ عِبَارَاتِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي الْمَسْأَلَةِ وَتَطْبِيقَاتِهِمُ الْعَمَلِيَّةَ، يَجِدُ التَّكَافُؤَ بَيْنَ الرَّأْيَيْنِ، إِلَّا أَنَّ الَّذِي أَمِيلُ إِلَيْهِ هُوَ الرَّأْيُ الْأَوَّلُ الْقَائِلُ بِجَوَازِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي فِضَائِلِ الْأَعْمَالِ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورَةِ آنْفَاءً؛ وَذَلِكَ لِمَا يَلِي:

أولاً: أَنَّ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي الْفِضَائِلِ بِهَذِهِ الشُّرُوطِ لَا تَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مَفْسَدَةٌ شَرْعِيَّةٌ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ عَنْهُ بِأَنَّهُ بَدْعَةٌ، مَا دَامَ أَنَّ الْعَامِلَ بِالْحَدِيثِ لَا يَعْتَقِدُ ثُبُوتَهُ، وَلَا يَعْتَقِدُ سُنِّيَّةَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ.

ثانياً: أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ لَعَلَّهُ أَنْسَبُ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُوجَّهَ بِهِ أَقْوَالُ الْأُئِمَّةِ الَّذِينَ رَوَى عَنْهُمْ الْقَوْلَ بِالتَّسَاهُلِ فِي رِوَايَةِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَأَحْفَظُ لِمَكَانَةِ مَنْ رَوَى عَنْهُمْ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأُئِمَّةِ.

(١) الفوائد المجموعة ص (٢٨٣).

(٢) أخرجه البخاري في جامعه (١٩/٧) رقم (٥١٤٣)، ومسلم في صحيحه (٤/١٩٨٥) رقم (٢٥٦٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وينظر: الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب (٢١٨/١)، مقدمة صحيح الجامع للألباني (١/٥٠)، الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به للدكتور عبد الكريم الخضير ص (٢٦١).

قراءة آية الكرسي

المطلب الثاني: حكم قراءة آية الكرسي في دبر الصلوات المكتوبة:

بعد معرفة ضعف حديث أبي أمامة بشواهد، ومعرفة حكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، يجدر بي أن أبين حكم قراءة آية الكرسي في دبر الصلوات المكتوبة.

وبناءً على ضعف الحديث، وترجيح العمل بالحديث الضعيف في الفضائل بالشروط الأنف ذكرها، يقال: إنَّ قراءة آية الكرسي في دبر الصلوات المكتوبة ليست بسنة؛ لأنها لم يثبت فعلها من النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك هي ليست ببدعة في حق من صحَّ الحديث أو حسَّنه، وليست ببدعة أيضاً في حق من ضعف الحديث وقرأها رجاء الفضل المترتب عليها من غير اعتقاد ثبوت هذا الفضل أو سنية هذه القراءة.

ومن هنا يفهم رأي من ضعف هذا الحديث من العلماء ثم عمل بمقتضاه، كشيخ الإسلام ابن تيمية، فهو من الذين حكموا على إسناد الحديث بالضعف، ومع هذا نُقلَ عنه أنه كان يداوم على قراءة آية الكرسي في دبر كل صلاة.

فقال ابن القيم في زاد المعاد^(١): "بلغني عن شيخنا أبي العباس ابن تيمية - قدس الله روحه - أنه قال: ما تركتها عقيب كل صلاة".

وقال في الوابل الصيب^(٢): "بلغني عن شيخ الإسلام ابن تيمية، قال: ما تركته عقيب كل صلاة إلا نسياناً أو نحوه".

والسؤال هنا: ما وجه مداومة شيخ الإسلام على قراءة آية الكرسي في دبر الصلوات المكتوبة، وهو يقول بضعف الحديث؟

وقد أجاب بعضُ المعاصرين عن هذا الإشكال، فقال: إنَّ تضعيف شيخ الإسلام للحديث وكلامه فيه؛ يستبعد معه ما بلغ ابن القيم عن مداومة شيخه على

(١) (٢٨٦/١).

(٢) (٢٨٦/١).

أ.د. عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل

قراءة آية الكرسي في دبر الصلوات المكتوبة، ولعل الخلل من الوسطة التي نقلت الخبر إلى ابن القيم^(١).

والنَّاطِر في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه المسألة، والمتأمل لتقريره العمل بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال؛ يزول عنه الإشكال.

فقد سئل شيخ الإسلام رحمه الله عن قراءة آية الكرسي دبر كل صلاة في جماعة، هل هي مستحبة أم لا؟

فأجاب: "الحمد لله، قد روي في قراءة آية الكرسي عقيب الصلاة حديثاً، لكنَّه ضَعِيفٌ؛ ولهذا لم يَرَوْه أحدٌ من أهل الكتب المعتمد عليها، فلا يمكن أن يثبت به حُكْمٌ شرعيٌّ، ولم يكن النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ وخلفاؤه يجهرون بعد الصَّلَاة بقراءة آية الكرسي، ولا غيرها من القرآن، فَجَهْرُ الإمام والمأموم بذلك، والمداومة عليها بدعةٌ مكروهةٌ بلا ريب، فإنَّ ذلك إحدَثٌ شعار بمنزلة أن يحدث آخر جهر الإمام والمأمومين بقراءة الفاتحة دائماً، أو خواتيم البقرة، أو أول الحديد، أو آخر الحشر، أو بمنزلة اجتماع الإمام والمأموم دائماً على صلاة ركعتين عقيب الفريضة، ونحو ذلك ممَّا لا ريب أنَّه من البدع. وأما إذا قرأ الإمام آية الكرسي في نفسه أو قرأها أحدُ المأمومين؛ فهذا لا بأس به إذ قراءتها عمل صالح، وليس في ذلك تغيير لشعائر الإسلام كما لو كان له ورد من القرآن والدُّعاء والذِّكْر عقيب الصَّلَاة"^(٢).

وخلاصة هذه الفتوى: أن ابن تيمية - رحمه الله - يرى بدعية جهر الإمام والمأموم بقراءة آية الكرسي دبر الصلوات، وجواز قراءتها سراً، وفي غير جماعة.

(١) ينظر تعليق محقق الوابل الصيب (طبعة عطاءات العلم) عبد الرحمن بن حسن بن قائد (٢٨٦/١).

(٢) مجموع الفتاوى (٥٠٨/٢٢ - ٥٠٩)، الفتاوى الكبرى (٢١٣/٢).

قراءة آية الكرسي

وإجازته لقراءتها سراً لا يعني أنه يقول باستحباب ذلك أو سنيته؛ لأنه صرح في بداية الفتوى أن الحديث ضعيف لا يمكن أن يثبت به حكم شرعي، وكذلك قال في موضع آخر: "وأما قراءة آية الكرسي فقد رويت بإسناد لا يمكن أن يثبت به سنة"^(١). وعلى هذا يحمل قول شيخ الإسلام الذي نقل عنه: "ما تركتها عقيب كل صلاة"، على أنه اعتمد على أصل مشروعية قراءة آية الكرسي بوجه عام ثابت بنصوص أخرى، مع رجائه أن ينال الفضل الوارد في هذا الحديث الضعيف، من غير اعتقاد استحباب هذا العمل أو سنيته أو اعتقاد صحة الحديث.

ويؤيد هذا كلام شيخ الإسلام نفسه عن العمل بالحديث الضعيف، حيث قال: "ما عليه العلماء من العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذي لا يحتج به؛ فإن الاستحباب حكم شرعي فلا يثبت إلا بدليل شرعي، ومن أخبر عن الله أنه يحب عملاً من الأعمال من غير دليل شرعي فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله، كما لو أثبت الإيجاب أو التحريم؛ ولهذا يختلف العلماء في الاستحباب كما يختلفون في غيره، بل هو أصل الدين المشروع. وإنما مرادهم بذلك: أن يكون العمل ممّا قد ثبت أنه ممّا يحبّه الله أو ممّا يكرهه الله بنصّ أو إجماع كتلاوة القرآن؛ والتسبيح والدعاء؛ والصدقة والعقّب؛ والإحسان إلى الناس، وكراهة الكذب والخيانة؛ ونحو ذلك، فإذا روي حديث في فضل بعض الأعمال المستحبة وثوابها، وكراهة بعض الأعمال وعقابها؛ فمقادير الثواب والعقاب وأنواعه إذا روي فيها حديث لا نعلم أنه موضوع جازت روايته والعمل به، بمعنى: أن النفس ترجو ذلك الثواب أو تخاف ذلك العقاب، كرجل يعلم أن التجارة تريح، لكن بلغه أنها تريح ربحاً كثيراً، فهذا إن صدق نفعه، وإن كذب لم يضره"^(٢).

(١) مجموع الفتاوى (٥١٦/٢٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٦٥/١٨ - ٦٦).

أ. د. عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل

وقال في موضع آخر: "لا يجوز أن يُعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة، لكن أحمد بن حنبل وغيره من العلماء جوؤوا أن يُروى في فضائل الأعمال ما لم يُعلم أنه ثابت إذا لم يُعلم أنه كذب. وذلك أن العمل إذا عُلم أنه مشروعٌ بدليل شرعي، وروى في فضله حديث لا يُعلم أنه كذب جاز أن يكون الثواب حقاً، ولم يُعلم أحد من الأئمة إنه يجوز أن يجعل الشيء واجباً أو مستحباً بحديث ضعيف، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع. وهذا كما أنه لا يجوز أن يُحرّم شيء إلا بدليل شرعي، لكن إذا علم تحريمه وروى حديث في وعيد الفاعل له، ولم يُعلم أنه كذب جاز أن يُرويه، فيجوز أن يُروى في الترغيب والترهيب ما لم يُعلم أنه كذب، لكن فيما علم أن الله رغب فيه أو رهب منه بدليل آخر غير هذا الحديث المجهول حاله"^(١).

وقال أيضاً: "إذا تضمنت أحاديث الفضائل الضعيفة تقديراً وتحديداً، مثل صلاة في وقت مُعيّن بقراءة مُعيّنة، أو على صفة مُعيّنة لم يجز ذلك؛ لأن استحباب هذا الوصف المُعيّن لم يثبت بدليل شرعي، بخلاف ما لو روي فيه من دخل السوق، فقال: لا إله إلا الله، كان له كذا وكذا، فإن ذكر الله في السوق مُستحب لما فيه من ذكر الله بين الغافلين، كما جاء في الحديث المعروف: «ذَا كُرِ اللَّهُ فِي الْغَافِلِينَ كَالشَّجَرَةِ الْخَضِرَاءِ بَيْنَ الشَّجَرِ الْيَابِسِ»^(٢)، فأما تقدير الثواب المروي فيه فلا

(١) مجموع الفتاوى (١/٢٥٠-٢٥١).

(٢) أخرجه الحسن بن عرفة في جزئه ص (٦٦) رقم (٤٥)، ومن طريقه ابن عدي في الكامل (٦/١٦٧)، والخطابي في غريب الحديث (١/٧٧)، وأبو نعيم في الحلية (٦/١٨١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/٨٩) رقم (٥٦١)، وقوام السنة في الترغيب والترهيب (٢/١٦٦) رقم (١٣٦٠)، وقاضى المارستان في مشيخته (٣/١٠٦٨) رقم (٤٨١)، والخطابي في غريب الحديث (١/٧٨) من طريق زيد بن الحريش، وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال ص (٦٠) رقم (١٦٨)، وابن عساكر في فضيلة ذكر الله ص (٣٠) رقم (٨) من طريق أبي جعفر محمد بن يزيد، ثلاثتهم (ابن عرفة، وابن الحريش، ومحمد

قراءة آية الكرسي

يَضُرُّ نُبُوتَهُ وَلَا عَدَمَ نُبُوتِهِ، وفي مثله جاء الحديث الذي رواه الترمذي: «مَنْ بَلَغَهُ عَنِ اللَّهِ شَيْءٌ فِيهِ فَضْلٌ فَعَمِلَ بِهِ رَجَاءً ذَلِكَ الْفَضْلُ؛ أَعْطَاهُ اللَّهُ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ»^(١). فالحاصل: أن هذا الباب يُرَوَى ويُعْمَلُ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ لَا

بن يزيد) عن يحيى سُلَيْمِ الطَّائِفِيِّ، عن عِمْرَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ذَا كُرُّ اللَّهُ فِي الْعَافِلِينَ مِثْلُ الَّذِي يُقَاتِلُ عَنِ الْفَارِسِينَ، وَذَا كُرُّ اللَّهُ فِي الْعَافِلِينَ مِثْلُ الشَّجَرَةِ الْخَضِرَاءِ فِي وَسْطِ الشَّجَرِ الَّذِي قَدْ تَحَاتَّتْ وَرَقُهُ مِنَ الصَّرِيدِ». وهذه لفظ ابن عرفة وقد قرن في روايته بعمران بن مسلم عبَّاد بن كثير.

وقد قال ابن عساكر عقب إخراجها للحديث: "هذا حديث غريب"، وقال ابن رجب في فتح الباري (٣٧٦/٤)، والعراقي في تخريج أحاديث الإحياء ص (٣٤٩): "سنده ضعيف". ورمز له السيوطي بالضعف في الجامع الصغير (٢٦٣/٢) رقم (٤٣١١).

وسبب ضعف الحديث أن في إسناده عمران بن مسلم، قال البخاري وأبو حاتم فيه: "منكر الحديث"، وزاد أبو حاتم: "هو شبه المجهول". التاريخ الكبير (٤١٩/٦)، الجرح والتعديل (٣٠٥/٦)، ومتابعة عبَّاد بن كثير لعمران لا تغني شيئاً؛ لأنَّ عبَّاداً ضعيف، وهو أسوأ حالاً من عمران كما قال ابن عدي. ينظر: المجروحين لابن حبان (١٦٩/٢)، الكامل في ضعفاء الرجال (١٦٧/٦)، المغني في الضعفاء (٣٢٧/١)، تقريب التهذيب ص (٢٩٠).

(١) أخرجه الحسن بن عرفة في جزئه ص (٧٨) رقم (٦٣)، ومن طريقه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢٣٠/٩)، وقوام السنة في الترغيب والترهيب (٩٢/١) رقم (٥٧)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢٥٨/١)، والبكري في الأربعين ص (٣٩)، وابن المبرد في النهاية في اتصال الرواية ص (٧٩) رقم (١٠٨)،

وابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة ص (٥٦) رقم (٦٨) من طريق محمد بن شجاع المرزوي، والخلال في فضائل شهر رجب ص (٧٨) رقم (١٩) من طريق العلاء بن عمر الحنفي، ثلاثتهم (ابن عرفة، وابن شجاع، والعلاء) عن أبي يزيد خالد بن حيان الرقي، عن فزات بن سليمان، وعيسى بن كثير، عن أبي رجاء، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر بن عبد الله، مرفوعاً، ولم يذكر العلاء في روايته عيسى بن كثير.

أ.د. عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل

في الاستحباب، ثم اعتقاد موجه وهو مقادير الثواب والعقاب يتوقف على الدليل الشرعي^(١).

وهذا النقل الأخير عن شيخ الإسلام ينطبق تمامًا على مسألة قراءة آية الكرسي دبر الصلوات ورأيه فيها، فقد قال ببدعية الجهر بها وقراءتها جماعة؛ لأنها صفة لم تثبت، والتزم قراءتها دبر الصلوات رجاء الفضل المروي فيها من غير اعتقاد ثبوت هذا الفضل أو اعتقاد استحباب هذا العمل، وفي هذا تطبيق عملي للشروط المذكورة في العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال.

وقد يقول قائل: ما دام الحديث الوارد في المسألة ضعيفًا، ولا يثبت به استحباب، فلماذا داوم شيخ الإسلام على ذلك ولم يكتف بقراءتها تارة وتركها تارة؟
والجواب: أنه كان - رحمه الله - يرجو ثواب ذلك، والثواب المرجو مربوط بالمداومة؛ لأنه جاء في الحديث: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ»، فالذي يقرأها تارة، ويتركها تارة لم يحقق شرط الثواب المرجو، والله أعلم.

**

والحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات (٢٥٨/١) وقال: "هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"، وقال السخاوي في المقاصد الحسنة ص (٦٣٥): "خالد وفرات فيهما مقال، وأبو رجاء لا يعرف"، وذكر الحديث أيضًا السيوطي في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (١٩٦/١)، وقال: "أبو رجاء كذاب".
(١) مجموع الفتاوى (٦٧/١٨-٦٨).

الخاتمة

الحمد لله في البدء والتمام، وأصلي وأسلم على رسوله سيد الأنام، وبعد:
ففي ختام هذا البحث أبين أهم ما توصلت إليه من نتائج، وأهم التوصيات.

أولاً: النتائج:

- (١) أنه لم يصح حديث في فضل قراءة آية الكرسي دبر الصلوات المكتوبة.
- (٢) أجود الأحاديث الواردة في قراءة آية الكرسي دبر الصلوات المكتوبة، حديث أبي أمامة الباهلي، وهو حديث ضعيف.
- (٣) أن جميع الشواهد لحديث أبي أمامة إما شديدة الضعف أو موضوعة، ولم تزد الحديث إلا ضعفاً.
- (٤) يجوز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال بالشروط التي نص عليها العلماء.
- (٥) ليس هناك دليل صحيح يدل على سنية قراءة آية الكرسي في دبر الصلوات المكتوبة أو استحبابها.
- (٦) يجوز قراءة آية الكرسي في دبر الصلوات المكتوبة رجاء الفضل المترتب عليها من غير اعتقاد ثبوت هذا الفضل أو سنية هذه القراءة.
- (٧) أن هناك من العلماء من ضعف الأحاديث الواردة في فضل قراءة آية الكرسي في دبر الصلوات المكتوبة ومع ذلك عمل بمقتضى هذه الأحاديث؛ رجاء الفضل الوارد فيها من غير اعتقاد سنية هذا العمل.

ثانياً: التوصيات:

- (١) أوصي بدراسة الأحاديث المشتهرة المختلف في صحتها والتي يعمل الناس بمقتضاها اليوم.
- (٢) أوصي بالعناية بمسألة تفرد الراوي الثقة أو الصدوق، ومعرفة الصحيح فيها بناء على منهج أئمة الحديث، وعلماء النقد الحديثي، وحديث أبي أمامة نموذج من هذه النماذج، والنماذج كثيرة.

قائمة المصادر والمراجع

- ١) أحاديث الشيوخ: لقاضي المارستان، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٢هـ.
- ٢) أحكام القرآن: لابن العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٢٠٠٣م.
- ٣) اختصار تخريج الكشاف: لابن حجر، دار ابن خزيمة، ط١، ١٤١٤هـ.
- ٤) الأذكار: للنووي، تحقيق: عبد القادر الأرئوط، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م.
- ٥) الأربعون النووية: للنووي، دار المنهاج، لبنان - بيروت، ط١، ٢٠٠٩م.
- ٦) تراجم شيوخ الطبراني: لأبي الطيب المنصوري، دار الكيان - الرياض.
- ٧) الإرشاد: للخليلي، مكتبة الرشد - الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
- ٨) الإصابة: لابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ.
- ٩) أطراف الغرائب والأفراد: لابن طاهر، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ.
- ١٠) الأعلام: لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- ١١) ألفية العراقي: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٢م.
- ١٢) الباعث الحثيث: لأحمد شاکر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط٢.
- ١٣) الباعث على إنكار البدع: لأبي شامة، دار الهدى بالقاهرة، ط١، ١٩٧٨م.
- ١٤) بشارة المحبوب: لعبد الرحمن القابوني، مكتبة القرآن - القاهرة.
- ١٥) بغية الطلب في تاريخ حلب: لكامل الدين ابن العديم، دار الفكر.
- ١٦) بلوغ المرام: لابن حجر العسقلاني، دار القبس، الرياض، ط١، ٢٠١٤م.
- ١٧) تاريخ ابن معين، دار المأمون للتراث، دمشق.
- ١٨) تاريخ ابن معين، مجمع اللغة العربية - دمشق، ط١، ١٩٨٥م.
- ١٩) تاريخ أصبهان: لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٠م.
- ٢٠) تاريخ الإسلام: للذهبي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.
- ٢١) التاريخ الكبير: للبخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن.
- ٢٢) تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٢م.

قراءة آية الكرسي

- (٢٣) تبين العجب بما ورد في فضل رجب: لابن حجر العسقلاني، مؤسسة قرطبة.
- (٢٤) تحفة الأبرار: للسيوطي، مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، ط١، ١٩٨٧م.
- (٢٥) تحفة الذاكرين: للشوكاني، دار القلم، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٨٤م.
- (٢٦) تخريج أحاديث الإحياء: للعراقي، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٥م.
- (٢٧) تدريب الراوي: للسيوطي، تحقيق: نظر الفاريابي، دار طيبة.
- (٢٨) تذكرة الموضوعات: للفتني، إدارة الطباعة المنيرية، ط١، ١٣٤٣هـ.
- (٢٩) تذهيب تهذيب الكمال: للذهبي، الفاروق الحديثة، ط١، ٢٠٠٤م.
- (٣٠) ترتيب الأمالي الخميسية للشجري: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م.
- (٣١) الترغيب في الدعاء: لعبد الغني المقدسي، دار ابن حزم - بيروت.
- (٣٢) الترغيب في فضائل الأعمال: لابن شاهين، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٤م.
- (٣٣) الترغيب والترهيب: لأصبهاني، دار الحديث - القاهرة، ط١، ١٩٩٣م.
- (٣٤) الترغيب والترهيب: للمنذري، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ.
- (٣٥) تسمية الشيوخ: للنسائي، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٣هـ.
- (٣٦) تفسير القرآن العظيم: لابن كثير، دار طيبة، ط٢، ١٩٩٩م.
- (٣٧) تقريب التهذيب: لابن حجر، دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٩٨٦م.
- (٣٨) تمام المنة: للألباني، دار الراية، الرياض - السعودية، ط٤، ١٤١٧هـ.
- (٣٩) تنزيه الشريعة: لابن عراق الكناني، دار الكتب العلمية، ط١، ١٣٩٩هـ.
- (٤٠) تهذيب التهذيب: لابن حجر، دائرة المعارف النظامية، ط١، ١٣٢٦هـ.
- (٤١) تهذيب الكمال: للمزي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٨٠م.
- (٤٢) الثقات: لابن حبان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، ط١، ١٩٧٣م.
- (٤٣) الثمر المستطاب: لناصر الدين الألباني، غراس، ط١، ١٤٢٢هـ.
- (٤٤) الجامع الصحيح: للبخاري، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
- (٤٥) الجامع الصحيح: لمقبل الوداعي، دار الآثار، اليمن، ط٤، ٢٠١٣م.

أ. د. عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل

- (٤٦) الجامع الصغير: للسيوطي، دار الكتب العلمية، ط٢، ٢٠٠٤م.
- (٤٧) جامع بيان العلم: لابن عبد البر، دار ابن الجوزي، ط١، ١٩٩٤م.
- (٤٨) الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٩٥٢م.
- (٤٩) جزء ابن عرفة: للحسن بن عرفة، دار الأقصى، الكويت، ط١، ١٩٨٥م.
- (٥٠) الجزء الخامس من الأفراد: لعمر ابن شاهين، دار ابن الأثير، ط١، ١٩٩٤م.
- (٥١) الجزء الخامس من المشيخة البغدادية: لأبي طاهر السلفي، مخطوط.
- (٥٢) الجواهر والدرر: للسخاوي، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٩م.
- (٥٣) حاشية ابن عابدين: دار الفكر، بيروت - لبنان، ط٢، ١٩٩٢م.
- (٥٤) حاشية العبادي على تحفة المحتاج، المكتبة التجارية بمصر، ١٩٨٣م.
- (٥٥) حاشيتا قليوبي وعميرة: دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٩٩٥م.
- (٥٦) الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به: لعبد الكريم الخضير، دار المسلم، ط١.
- (٥٧) حكم العمل بالحديث الضعيف، لهشام يسري العربي، بحث منشور بمجلة البحوث والدراسات الشرعية بالقاهرة، العدد (٣٦) سنة ١٤٣٦هـ.
- (٥٨) حلية الأولياء: لأبي نعيم الأصبهاني، مطبعة السعادة - مصر، ١٩٧٤م.
- (٥٩) الدر المختار: للحصكفي، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٢م.
- (٦٠) الدر المنضود: لابن حجر الهيتمي، دار المنهاج - جدة، ط١، ١٤٢٦هـ.
- (٦١) الدعاء: للطبراني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
- (٦٢) دلائل النبوة: للبيهقي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- (٦٣) ديوان الضعفاء: للذهبي، مطبعة النهضة الحديثة، ط١، ١٣٨٧هـ.
- (٦٤) الذكر والدعاء: لسعيد القحطاني، تخريج: ياسر بن فتحي، ط٣، ٢٠٠٢م.
- (٦٥) زاد المعاد: لابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢٧، ١٩٩٤م.
- (٦٦) سفر السعادة: للفيروزآبادي، مركز الكتاب، القاهرة، ط١، ١٩٩٧م.
- (٦٧) سلاح المؤمن في الدعاء والذكر: لابن الإمام، دار ابن كثير، ط١، ١٩٩٣م.

قراءة آية الكرسي

- ٦٨) سلسلة الأحاديث الصحيحة: للألباني، مكتبة المعارف - الرياض، ط ١.
- ٦٩) سلسلة الأحاديث الضعيفة: للألباني، دار المعارف، ط ١، ١٩٩٢م.
- ٧٠) السنن الكبرى: للنسائي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠١م.
- ٧١) سؤالات البرقاني للدارقطني: كتب خانه جميلي، باكستان، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- ٧٢) سؤالات السلمي للدارقطني: لأبي عبد الرحمن السلمي، ط ١، ١٤٢٧هـ.
- ٧٣) سير أعلام النبلاء: للذهبي، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٩٨٥م.
- ٧٤) شرح الأربعين النووية: لابن دقيق العيد، مؤسسة الريان، ط ٦، ٢٠٠٣م.
- ٧٥) شرح الأربعين: لابن حجر الهيتمي، دار المنهاج، ط ١، ٢٠٠٨م.
- ٧٦) شرح الجامع الصغير: لعلي بن الشيخ أحمد بن الشيخ بالعزيري.
- ٧٧) شرح الجامع الصغير: للمناوي، مكتبة الإمام الشافعي، ط ٣، ١٩٨٨م.
- ٧٨) شرح سنن ابن ماجه: لمغطاي، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط ١، ١٩٩٩م.
- ٧٩) شرح صحيح مسلم: للنووي، دار إحياء التراث العربي، ط ٢، ١٣٩٢هـ.
- ٨٠) شرح مذاهب أهل السنة: لابن شاهين، مؤسسة قرطبة، ط ١، ١٩٩٥م.
- ٨١) شعب الإيمان: للبيهقي، مكتبة الرشد - الرياض، ط ١، ٢٠٠٣م.
- ٨٢) الصارم المُنْكَي: لابن عبد الهادي، مؤسسة الريان - لبنان، ط ١، ٢٠٠٣م.
- ٨٣) صحيح الجامع: للألباني، المكتب الإسلامي، ط ٣، ١٩٨٨م.
- ٨٤) الصحيح المسند من أذكار اليوم والليلة: لمصطفى العدوي، دار ابن عفان.
- ٨٥) الصحيح المسند: لمقبل الوداعي، دار الآثار، اليمن، ط ٤، ٢٠٠٧م.
- ٨٦) صحيح مسلم: لمسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٨٧) الضعفاء والمتروكون: لابن الجوزي، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- ٨٨) الضوء اللامع: لشمس الدين السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- ٨٩) الطبقات الكبرى: لابن سعد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٠م.
- ٩٠) علوم الحديث: لصبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط ١٥، ١٩٨٤م.

أ.د. عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل

- (٩١) عمل اليوم والليلة: لابن السُّنِّي، دائرة المعارف العثمانية، ط٢، ١٣٥٨هـ.
- (٩٢) عمل اليوم والليلة: للنسائي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ.
- (٩٣) غريب الحديث: للخطابي، تحقيق: الغريابي، دار الفكر، ١٩٨٢م.
- (٩٤) الفتاوى الكبرى: لابن تيمية، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٧م.
- (٩٥) فتح الباري: لابن رجب، مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٩٩٦م.
- (٩٦) فتح البيان: لصديق خان، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٩٩٢م.
- (٩٧) فتح المغيث: لشمس الدين السخاوي، مكتبة السنة - مصر، ط١، ٢٠٠٣م.
- (٩٨) الفتوحات الربانية: لمحمد بن علان، جمعية النشر والتأليف الأزهرية.
- (٩٩) الفروع: شمس الدين ابن مفلح، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٣م.
- (١٠٠) فضائل القرآن: لأبي العباس المُسْتَعْفِرِي، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٨م.
- (١٠١) فضائل شهر رجب: لأبي محمد الخَلَّال، دار ابن حزم، ط١، ١٩٩٦م.
- (١٠٢) فضل الرحيم الودود: لياسر فتحي، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤٤٠هـ.
- (١٠٣) فضل قراءة آية الكرسي: للدمايطي، دار جوامع الكلم - القاهرة، ٢٠٠٨م.
- (١٠٤) فضيلة ذكر الله: لابن عساكر، دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٩٤م.
- (١٠٥) الفوائد المجموعة: للشوكاني، تحقيق: المعلمي، ط٢، ١٣٩٢هـ.
- (١٠٦) فيض القدير: للمناوي، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، ط١، ١٣٥٦هـ.
- (١٠٧) قوارع القرآن: لمحمد الجوري، مكتبة المعارف - الرياض، ط١، ٢٠١١م.
- (١٠٨) القَوْلُ البَدِيْعُ: لشمس الدين السخاوي، دار الريان للتراث.
- (١٠٩) الكاشف: لشمس الدين الذهبي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة.
- (١١٠) الكامل: لابن عدي، الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٧م.
- (١١١) كتاب الأربعين: للبكري، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٠م.
- (١١٢) اللآلئ المصنوعة: للسيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

قراءة آية الكرسي

- (١١٣) المتفق والمفترق: للخطيب البغدادي، دار القادري - دمشق، ط١، ١٩٩٧م.
- (١١٤) المجروحين: لابن حبان، زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.
- (١١٥) مجمع الزوائد: للهيثمى، مكتبة القدسي - القاهرة، ١٩٩٤م.
- (١١٦) مجموع الفتاوى: لابن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ١٩٩٥م.
- (١١٧) المجموع شرح المذهب: للنووي، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٩٩٧م.
- (١١٨) المحرر: لابن عبد الهادي، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ٢٠٠٠م.
- (١١٩) مختصر الفتاوى المصرية: لليونيني، دار أطلس، ط١، ٢٠١٩م.
- (١٢٠) مرعاة المفاتيح: للمباركفوري، الجامعة السلفية - الهند، ط٣، ١٩٨٤م.
- (١٢١) مسند الشاميين: للطبراني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- (١٢٢) المسند: لأبي بكر الروياني، مؤسسة قرطبة - القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ.
- (١٢٣) المعجم الأوسط: للطبراني، تحقيق: طارق عوض الله، دار الحرمين، القاهرة.
- (١٢٤) المعجم الكبير: لأبي القاسم الطبراني، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط٢.
- (١٢٥) المعجم المشتمل: لابن عساكر، دار الفكر، دمشق، ١٤٠١هـ.
- (١٢٦) المعرفة والتاريخ: ليعقوب الفسوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨١م.
- (١٢٧) معونة أولي النهى: لابن النجار، مكتبة الأسد - مكة، ط٥، ٢٠٠٨م.
- (١٢٨) مغني المحتاج: للشربيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.
- (١٢٩) المغني في الضعفاء: لشمس الدين الذهبي، إدارة إحياء التراث، قطر.
- (١٣٠) المغني: لموفق الدين ابن قدامة المقدسي، مكتبة القاهرة، ١٩٦٨م.
- (١٣١) مقارنة المرويات: لإبراهيم اللاحم، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ٢٠١٢م.
- (١٣٢) المقاصد الحسنة: للسخاوي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط١،

أ. د. عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل

١٩٨٥م.

- (١٣٣) مناقب الأسد الغالب: لابن الجزري، مكتبة القرآن، ط١، ١٩٩٤م.
(١٣٤) منهج النقد في علوم الحديث: لنور الدين عتر، دار الفكر، ط٣،
١٩٨١م.

- (١٣٥) موجبات الجنة: لابن الفاجر، مكتبة عباد الرحمن، ط١، ٢٠٠٢م.
(١٣٦) الموضوعات: لابن الجوزي، المكتبة السلفية - المدينة المنورة، ط١.
(١٣٧) ميزان الاعتدال: للذهبي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٦٣م.
(١٣٨) نتائج الأفكار: لابن حجر العسقلاني، دار ابن كثير، ط٢، ٢٠٠٨م.
(١٣٩) نزل الأبرار: لصديق خان القنوجي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط٢.
(١٤٠) النكت على ابن الصلاح: لابن حجر، الجامعة الإسلامية بالمدينة،
١٩٨٤م.

- (١٤١) نهاية المحتاج: لشمس الدين الرملي، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٤م.
(١٤٢) النهاية في اتصال الرواية: لابن المبرّد، دار النوادر، سوريا، ط١،
٢٠١١م.

- (١٤٣) هداية الرواة: لابن حجر العسقلاني، دار ابن القيم، ط١، ٢٠٠١م.
(١٤٤) الوابل الصيب: لابن القيم، تحقيق: عبد الرحمن قائد، دار عطاءات
العلم، ط٥، ٢٠١٩م.

ملخص البحث

في هذا البحث دراسة لحديث أبي أمامة رضي الله عنه في فضل قراءة آية الكرسي دبر الصلوات المكتوبة، وبيان حكم العمل بمقتضاها.

وقد جاء البحث في مبحثين:

المبحث الأول: وفيه دراسة للحديث الأصل في المسألة، وهو حديث أبي

أمامة، وذلك بتخريجه، ودراسة إسناده، والحكم عليه.

المبحث الثاني: وفيه بيان حكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال،

ومن ثم بيان حكم قراءة آية الكرسي في دبر الصلوات المكتوبة.

وتكمن أهمية هذا البحث في تعلقه بأعظم آية في القرآن الكريم، وهي آية

الكرسي، وتعلقه أيضاً بالصلوات الخمسة المفروضة.

ومن أبرز الأهداف: تخريج حديث أبي أمامة الواردة في فضل قراءة آية

الكرسي دبر الصلوات المكتوبة، وبيان درجته من حيث الصحة والضعف.

ومن أهم نتائج البحث: أنه لم يصح حديث في فضل قراءة آية الكرسي دبر

الصلوات المكتوبة.

وأما التوصيات فمن أهمها: الاهتمام بدراسة الأحاديث المشتهرة المختلف في

صحتها، والتي عليها عمل الناس اليوم.

الكلمات المفتاحية: آية الكرسي، دبر الصلوات، فضائل الأعمال.
